

بقلم  
عبد الغني الجزائري

# «الانصاف»

حلية كل طالب وحلة السلفي الصادق

نقد هادي لما قاله أحد الدعاة الجزائريين

في حق إخوانه السلفيين !

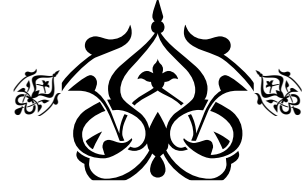
الألماس

للتنشر على الشبكة الدولية



محفوظة  
جميع الحقوق

١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الأول

إشارة للناشر ، يرمز بها لما ينشره ؛ مهما كان حجم وموضوع

وأهمية المنشور...

عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ:

قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

«انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»

قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذَا نَنْصُرُهُ مَظْلُومًا، فَكَيْفَ نَنْصُرُهُ ظَالِمًا؟

قَالَ: «تَأْخُذُ فَوْقَ يَدَيْهِ»

«صحيح البخاري» (رقم ٢٤٤٤)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله ربنا المعبود، والشُّكْرُ له على مَنِّه وكرمه غير المحدود.  
والصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ على نبيِّنا محمدٍ صاحبِ المقام المحمود، وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وإخوانِهِ ما  
غَرَّدَ قمرِيٌّ وأورَقَ عُود.  
أَمَّا بَعْدُ:

فإنَّ «الإنصافَ» عند أرباب اللِّغة<sup>(١)</sup>:  
مصدرٌ قول القائل: أَنْصَفَ يُنْصَفُ، مأخوذ من مادة (نَ صَ فَ) حيث تدلُّ على معنيين  
اثنين: شَطْرُ الشيء، وجنسٌ مِنَ الخِدمة والاستعمال.  
فالنَّصْفُ والنَّصْفَةُ والإنصاف: إعطاء الحق، وقد انتصف منه، وأنصف الرجلُ صاحبه  
إنصافاً، وقد أعطاه النَّصْفَةَ. قال ابن الأعرابي: أنصف إذا أخذ الحق وأعطى الحق.  
والنَّصْفَةُ: [وهو] اسم الإنصاف، وتفسيره أن تعطيه من نفسك النصْف؛ أي تُعْطِيهِ من  
الحَقِّ كالذي تستحق لنفسك.

(١) انظر مادة (ن ص ف) في: «لسان العرب»، و«الصحاح في اللغة». ومادة (ق س ط) في: «لسان العرب»، و«العياب الزاخر»، و«مقاييس اللغة»، و«القاموس المحيط».

قال الفرزدق:

ولكن نصفاً لو سببتُ وسببني  
بنو عبد شمسٍ من منافٍ وهاشمٍ  
وأنصف الرجل؛ أي عدل.

ومنه:

العدل وفيه لغتان: قسط وأقسط، وفي الجور لغة واحدة: قسط بغير الألف، ومصدره: القسوط.

و[كذلك] الإقساط والقسط: العدل.

ويقال: أقسط وقسط في حكمه إذا عدل، فهو مقسط.

القسط: العدل، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَنِ﴾<sup>(١)</sup>.

قلت:

وخلاصة المعاني ثلاثتها (الإنصاف، العدل، والقسط) تصب في معنى واحد في الجملة -أي: يشرح بعضها بعضاً- وهو إعطاء الحق لمستحقه والحكم له به أياً كان، والذي نقيضه الجور وهو الظلم<sup>(٢)</sup>، والله أعلم.

أما في الاصطلاح:

قال المناوي: «الإنصاف: هو العدل في المعاملة بأن لا يأخذ من صاحبه من المنافع إلا ما

(١) «سورة النحل» (الآية ٩٠).

(٢) ولقد جاء تحذير الشرع منه، وتحريض العبد على البعد عنه، كما في قول النبي ﷺ:

«اتقوا الظلم فإن الظلم ظلمات يوم القيامة»؛ أخرج في «صحيح مسلم» (رقم ٢٥٧٨) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وقوله ﷺ: «إن الظلم ظلمات يوم القيامة»؛ أخرج في «صحيح البخاري» (رقم ٢٤٤٧)، و«صحيح مسلم» (رقم ٢٥٧٩)

من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

يُعْطِيهِ، وَلَا يُنِيلُهُ مِنَ الْمَضَارِّ إِلَّا كَمَا يُنِيلُهُ»<sup>(١)</sup>.

وقال - كذلك -: «الإنصاف والعدل توءمان نتيجتُهُما علوُّ الهمة وبراءة الذمة باكتساب الفضائل واجتناب الرذائل»<sup>(٢)</sup>.

وقيل: هو استيفاء الحقوق لأربابها واستخراجُها بالأيدي العادلة والسياسات الفاضلة. و«يمكن تعريف الإنصاف - أيضا - بأنه: أن تُعْطِيَ غيرك من الحق مثل الذي تُحِبُّ أن تأخذَهُ منه لو كُنْتَ مكانَهُ، ويكون ذلك بالأقوال والأفعال؛ في الرضا والغضب، مع مَنْ نُحِبُّ ومع مَنْ نَكْرَهُ»<sup>(٣)</sup>.

ولعلَّ الجامع لكلِّ هذا بأوجز عبارة وألطف إشارة قول ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ فِي «تهذيب السنن» (١/ ١٢٢): «والإنصاف أن تكتال لمنازعتك بالصاع الذي تكتال به لنفسك؛ فإن في كل شيء وفاء وتطفيفاً».

فإذا تقرر ذلك، كان أحقَّ الناس به - من غيره - طالب العلم؛ خُلِقَا يتحلَّى به وزينة له بين مفتقديه، وإن كان قد تحقَّق فيه خلقُ الإنصاف؛ فإنه أحرى أن يُهْدَى للحق الذي اختلف فيه بإذنه - تبارك وتعالى - وأن يبصره وعينه راضية وصدْرُهُ منشِرٌ، غير واجد في نفسه حرجاً. أمَّا إن شَبَّ نزاعٌ بينه وبين غيره في مسألة ما؛ كان أسرع القوم فيئاً للحق بصدقٍ وطيبِ نفسٍ ما إن يتبيَّن له خطؤه، أو خطأ غيره مِمَّنْ يَتَّبِعُ، أو كان في صدد حُكْم بين اثنين فأكثر، أو عند إدلاء الشهادة إذا طُلِبَتْ منه، وغيرها مما يلزَمُ فيها المكلف العدل والإنصاف<sup>(٤)</sup>.

(١) (٢) «التوقيف على مهمات التعاريف» (ص ٧٤).

(٣) «نصرة النعيم» (٣/ ٥٧٧).

(٤) قلت: أين يُوجَدُ هذا الصنفُ اليوم؟! - وإن كان؛ فاعلم أنَّ أهله قليلون! -؛ يكاد يوزنُ بالكبريت لندرتِهِ في مجمل الطُّلاب؛ فضلاً عَمَّنْ سواهم من جملة الناس.

وإن للإنصاف أنواع:

إنصاف العبد ربّه وباريه - سبحانه وتعالى -، وإنصافه الرسول ﷺ، وإنصافه العباد.

قلتُ:

ومن هذا الأخير؛ فإن نفس العبد التي بين جنبيه أولى أن ينصفها من أن يُنصف غيره من المخلوقين مثله، ومن لم ينصفها (بنفسه!) فلا يرجى منه إنصاف غيره؛ إذ فاقد الشيء لا يعطيه.

قال الله -تبارك وتعالى-: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ﴾<sup>(١)</sup>.

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.

وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾<sup>(٣)</sup>.

وقال: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكُمْ وَصَّيْنَاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

= قال الإمام مالك رحمه الله في الإنصاف -والزمن زمنه! فانتبه أخي-: «لم أجد في الناس أقل منه فأردتُ المداومة عليه». جاء

هذا في «الديباج المذهب» (٩٦/١) نقلاً عن «النَّبَذ»؛ والذي قاله صاحبه (ص ١١٢):

«والمُنْصَفُ إن كان في ما مضى يعزُّ وجوده، فالיום هو أعزُّ وأقلَّ».

(١) سبقت (ص ٥).

(٢) «سورة المائدة».

(٤) «سورة الأنعام».

(٣) «سورة النساء».

وقال: ﴿يَدَاوُدُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ الَّذِينَ يَضِلُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ (١).

وقال: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلَا تَكُنَ لِلْخَائِنِينَ خَصِيمًا﴾ (١٠٥) وَأَسْتَغْفِرِ اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا (١٠٦) وَلَا تُجَادِلْ عَنِ الَّذِينَ يَخْتَانُونَ أَنْفُسَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا (١٠٧) يَسْتَحْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلَا يَسْتَحْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرْضَىٰ مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا (١٠٨) هَتَأْتُمْ هَتُوءًا جَدَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجَادِلُ اللَّهَ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَمْ مَنْ يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا (١٠٩) وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْلِمْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ يَجِدِ اللَّهَ غَفُورًا رَحِيمًا (١١٠) وَمَنْ يَكْسِبْ إِثْمًا فَإِنَّمَا يَكْسِبُ بِهِ عَلَىٰ نَفْسِهِ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا (١١١) وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدْ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا (١١٢) وَلَوْ لَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ لَهَمَّتْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ أَنْ يُضْلُوكَ وَمَا يُضْلُوكَ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ وَمَا يَضُرُّونَكَ مِنْ شَيْءٍ وَأَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا (١١٣)﴾ (٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾: «فنهى أن يحمل المؤمنون بغضهم للكفار على ألا يعدلوا؛ فكيف إذا كان البغض لفاسق أو مبتدع أو متأول من أهل الإيمان؟ فهو أولى أن يجب عليه أن لا يحمله ذلك على ألا يعدل على مؤمن وإن كان ظالماً له» (٣).

(١) «سورة ص».

(٢) «سورة النساء».

(٣) «الاستقامة» (١/ ٣٨).



قلتُ:

فكيف إذا كان هذا البغض الحاجز والحائل عن العدل لسُنِّي سلفي؛ مذهبه - في مسألة ما - أرجح مما ذهب إليه المبغض؟!

وقال أبو عبيدة والفرّاء: «معنى ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا﴾<sup>(١)</sup> أي: لا يكسبنكم بغض قوم أن تعتدوا الحق إلى الباطل، والعدل إلى الظلم»<sup>(٢)</sup>.

وقال القرطبي رحمه الله في قول الله - تبارك وتعالى -: ﴿وَلَا تَكُن لِّلْخَائِبِينَ خَصِيمًا﴾: «نهى الله - عز وجل - رسوله عن عضد أهل التَّهم والدِّفاع عنهم بما يقوله خصمهم من الحجة. وفي هذا دليل على أن النِّبابة عن المبطل والمتَّهم في الخصومة لا تجوز؛ فلا يجوز لأحد أن يُخاصِمَ عن أحدٍ إلا بعد أن يعلم أنه مُحِقٌّ»<sup>(٣)</sup>.

ومما جاء في السُّنة - في هذا الصِّدد - عن أنس بن مالك رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتّى يُحبّ لأخيه ما يُحبّ لنفسه»<sup>(٤)</sup>.

وقد ثبت من حديث عائشة زوج النبي ﷺ، حين قال لها أهل الإفك ما قالوا: فبرأها الله بما قالوا...

قالت عائشة: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَأَلَ زَيْنَبَ بِنْتَ جَحْشٍ، زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ أَمْرِي: «مَا عَلِمْتَ؟ أَوْ مَا رَأَيْتِ؟».

(١) «سورة المائدة» (الآية ٢).

(٢) «الجامع لأحكام القرآن» للقرطبي (٧/ ٢٦٥).

(٣) المرجع السابق (٧/ ١١٦).

(٤) مُخْرَجٌ فِي «صحيح البخاري» (رقم ٤١٤١)، و«صحيح مسلم» (رقم ٢٧٧٠).

فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْبَبِي وَبَصْرِي، وَاللَّهِ مَا عَلِمْتُ إِلَّا خَيْرًا.  
 قَالَتْ عَائِشَةُ: وَهِيَ الَّتِي كَانَتْ تُسَامِينِي <sup>(١)</sup> مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ، فَعَصَمَهَا اللَّهُ بِالْوَرَعِ <sup>(٢)</sup>.  
 وَقَالَ عُرْوَةُ: «كَانَتْ عَائِشَةُ تَكْرَهُ أَنْ يُسَبَّ عِنْدَهَا حَسَنٌ، وَتَقُولُ: فَإِنَّهُ قَالَ:  
 فَإِنَّ أَبِي وَوَالِدَهُ وَعِرْضِي لِعِرْضِ مُحَمَّدٍ مِنْكُمْ وَقَاءً» <sup>(٣)</sup>.

كما جاء عن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه قال لِعَدِيَّ بن زيد: ويحكم! ما أنتم! أعرب؟ فما  
 تنقمون من العرب؟ أو عجم؟ فما تنقمون من الإنصاف والعدل؟  
 فقال له عَدِيٌّ: بل عربٌ عاربة وأخرى مُتَعَرِّبَةٌ... <sup>(٤)</sup>.  
 وَقَالَ عَمَّارٌ [ابن ياسر] رضي الله عنه: «ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيَّانَ: الْإِنْصَافُ مِنْ نَفْسِكَ،  
 وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ» <sup>(٥)</sup>.

قال ابن حجر رحمته الله شارحاً قول عَمَّارٍ هذا: «لأنَّ العبدَ إذا اتَّصف بالإنصاف لم يترك لمولاه  
 حقاً واجباً عليه إلاَّ أداه، ولم يترك شيئاً مما نهاه عنه إلاَّ اجتنبه، وهذا يجمع أركان الإيَّان» <sup>(٦)</sup>.  
 ثم فليعلم طالبُ العلم أنَّ:

«مِنْ بَرَكَةِ الْعِلْمِ وَأَدَابِهِ الْإِنْصَافُ فِيهِ، وَمَنْ لَمْ يُنْصَفْ لَمْ يَفْهَمْ وَلَمْ يَفْهَمْ» <sup>(٧)</sup>.

(١) أي: تُفَاخِرُنِي وتُضَاهِينِي بجملها ومكانتها عند النبي ﷺ، وهي مفاعلة من السمو وهو الارتفاع. كما في «شرح محمد  
 فؤاد عبد الباقي».

(٢) انظر تَخْرِيجَ الحديثِ بطوله في «صحيح البخاري» (رقم ٤٧٥٠)، و«صحيح مسلم» (رقم ٢٧٧٠).

(٣) مُخْرَجٌ فِي «صحيح البخاري» (رقم ٤١٤١)، و«صحيح مسلم» (رقم ٢٧٧٠).

(٤) «تاريخ الطبري» (٣/ ٣٦١).

(٥) طرفٌ من ترجمة: (باب: إفشاء السلام من الإسلام - كتاب: الإيَّان)؛ من «صحيح البخاري».

(٦) «فتح الباري» (١/ ١٠٤).

(٧) «جامع بيان العلم وفضله» لابن عبد البر المالكي (ص ٢٠٨).

«ومن سلك طريق الاعتدال: عَظُمَ مَنْ يَسْتَحِقُّ التَّعْظِيمَ وَأَحَبَّهُ وَوَالَاهُ، وَأَعْطَى الْحَقَّ حَقَّهُ، فَيَعْظُمُ الْحَقُّ وَيَرْحُمُ الْخَلْقَ»<sup>(١)</sup>.

بل: «ما تحلى طالب العلم بأحسن من الإنصاف وترك التعصب»<sup>(٢)</sup>.  
قال ابن القيم رَحِمَهُ اللهُ:

ثوب من الجهل المركب فوقه      ثوب التعصب بئست الثوبان  
وتحلّ بالإنصاف أفخر حلة      زينت بها الأعطاف والكثفان

وعلى هذا:

«فإذا أردت الاطلاع على كُنْهِ المعنى -حق أو باطل-:  
فَجَرِّدْهُ مِنْ لِبَاسِ الْعِبَارَةِ، وَجَرِّدْ قَلْبَكَ مِنَ النَّفَرَةِ وَالْمِيلِ، ثُمَّ أَعْطِ النَّظَرَ حَقَّهُ، نَاطِرًا بَعَيْنَ  
الْإِنْصَافِ.

ولا تكن ممن ينظر في مقالة أصحابه -ومن يُحَسِّنُ ظَنَّهُ به- نظراً تاماً بكل قلبه! ثم ينظر في  
مقالة خصومه -ومن يسيء ظَنَّهُ به- كنظر الشَّرِّ والملاحظة!! فالنَّاطِرُ بعَيْنِ الْعَدَاوَةِ يَرَى  
الْمَحَاسِنَ مَسَاوِيً، وَالنَّاطِرُ بِعَيْنِ الْمَحَبَّةِ عَكْسُهُ!  
وما سَلِمَ مِنْ هَذَا إِلَّا مَنْ أَرَادَ اللهُ كَرَامَتَهُ، وَارْتَضَاهُ لِقَبُولِ الْحَقِّ»<sup>(٣)</sup>.

وإنَّ: «على جهة التنبيه لأهل -الفضل والعلم- بقوارع الكلام الموقظة -على سبيل الحدة

(١) «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية (٤/ ٥٤٣).

(٢) «نصب الراية» للزيلعي (١/ ٣٥٥).

(٣) «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١/ ٤٤٤-٤٤٥).

وتاماً لكلام ابن القيم هناك -أعلاه-، وتنبيهاً لإخواني السلفيين -ها هنا- أقول: قال ابن حزم الظاهري في «مداواة  
النفوس»: «... وإنما يحكم في الشئيين من عرفهما لا من عرف أحدهما ولم يعرف الآخر».

في الموجدة والموعظة - وهذا قد يدخل منه شيء في الجواب؛ لأنه لا أحد بأحق من أن يقول لغيره: اتق الله، ولا أحد بأكبر من أن يقال له: اتق الله. واعلم أن للزجر والتخويف بالألفاظ الغليظة شروطاً أربعة:

شرطين في الإباحة وهما:

١ - أن لا يكون المزجور مُحَقَّقاً في قوله أو فعله.

٢ - وأن لا يكون الزاجر كاذباً في قوله؛ فلا يقول لمن ارتكب مكروهاً: يا عاصي، ولا لمن ارتكب ذنباً لا يعلم كبره: يا فاسق، ولا لصاحب الفسق من المسلمين: يا كافر، ونحو ذلك. وشرطين في الندب وهما:

١ - أن يَظُنَّ المتكلم أن الشدة أقرب إلى قبول الخصم للحق أو إلى وضوح الدليل عليه.

٢ - وأن يفعل ذلك بنية صحيحة، ولا يفعله لمجرد داعية الطبيعة<sup>(١)</sup>.

## فأقول:

لقد طالعنا أحد الدعاة بتسجيل صوتي - وهو يُجيب على أسئلة أحد الشباب الجزائريين - وقد تعثر فيه وكبي؛ فتهياً لي بما وجدته من الجلبة والضجيج المفزع ما يحدث عادة من طواحين القمح وما شابه... ومن اطلع عليه وأمعن السمع فيه يفجأ من قوله ويفجع! وكأن سقفا خر أمامه على من أسفله، وإذ نحن - عند المعاينة - بخيالات وسماوير لا أساس لها من الصحة في دنيا الناس!! والحمد لله.

هذا ما أوجب عليّ - أو أجاز لي، على الأقل - أن أذكر قوله وأتبعه ببيان خطئه؛ لأن الرد

(١) قاله ابن الوزير في «العواصم والقواصم» (١/ ٢٣٣-٢٣٤).

على الخطأ الذي ظهر أمرٌ لابد منه على الكفاية، وأكد لمن كان قادراً عليه -علماً أن الذي نحن في صددِه انتشر في أكثر من ولاية من ولايات الجزائر، وقد وصلنا نحن من الجنوب!- وهو من باب: «حَمَلُ النَّاسِ فِي دِينِهِمْ عَلَى مَا يَظْهَرُ مِنْ حَالِهِمْ، وَعَدَمُ أَخْذِهِمْ بِالتَّخَرُّصِ وَالظَّنِّ»؛ نُصْرَةً للحق وأهله، ونُصْحاً للمُخْطِئِ وَمَنْ تَبَنَّى قَوْلَهُ.

«وأنا أعلم أن فريقاً... من دُخلاء العلم سيتلقون كلامي هذا ساخطين عليه مُزَوِّرين عنه، وأن فريقاً آخر من حملة الهداية الصحيحة سيلقونه راضين عنه.

وأنا على غضب أولئك وبرد هؤلاء سوف أذيع ما أراه حقاً، لا إجابة لهوى كمين في النفس، ولا قضاء لشهوة من الشهوات، ولا رغبة في الانتقام من فريق، ولا حُباً في تخطئة أناسٍ أمر الله أن نقول في حقِّنا وحقِّهم: ﴿رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ﴾<sup>(١)</sup>؛ وإنما الذين يأمرنا أن ندفع عنه ما ليس منه والرُّجوع إلى حقِّ تبين، أحسن من مُتَابَعَةِ أناسٍ في أمرٍ تبين خطؤه»<sup>(٢)</sup>.

فتأمل -رعاك الله- بإنصاف وعدل لما سيأتي، وإلا فاصرف وجهك عنه، ويممه شطر النصوص الشرعية وأقوال أهل السنة آفة الذكر -غير مأمور- وتمعن مرّات أخر.

«السائل: ... هناك «شبكة العلوم السلفية» عليها إقبال للسلفيين يعني؛ إقبال كثير يعني. الشيخ: (.....) [=كلمة غير مفهومة جيداً، وكأنه قال -من سياق الكلام-: (انتاع) اليمن؟].

السائل: نعم، نعم يا شيخ.

الشيخ: والله، أنا تصلني عنها أخبار سيئة؛ في قضية الردود والمشاكل (انتاعها)! وبالتالي لا

(١) «سورة الحشر» (الآية ١٠).

(٢) قاله الشيخ العربي التبسي في «بدع الطرائق» (١٩-٢٠).

نَنْصَحُ بِمِثْلِ هَذَا (أَحْناً)؛ يَعْنِي: الرَّدُودُ بِتِلْكَ الطَّرِيقَةِ يَعْنِي.

السَّائِلُ: نَعَمْ يَا شَيْخَ.

الشَّيْخُ: طَرِيقَةُ التَّشْهِيرِ، وَالسَّبِّ، وَالطَّعْنِ فِي السَّلَفِيِّينَ!!

السَّائِلُ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ.

الشَّيْخُ: كَمَا فَعَلُوا يَعْنِي فِي الطَّعْنِ فِي الشَّيْخِ فِرْكَوْسٍ وَكَذَا؛ أَخْرَجُوهُ، لَا أَقُولُ أَخْرَجُوهُ عَنْ

الْمَنْهَجِ؛ أَخْرَجُوهُ حَتَّى مِنَ الْمِلَّةِ!!!

السَّائِلُ: اللَّهُ الْمُسْتَعَانُ!

الشَّيْخُ: نَسْأَلُ اللَّهَ الْعَافِيَةَ!... فَهَؤُلَاءِ -فِي الْحَقِيقَةِ- يَعْنِي لَا نَنْصَحُ شَبَابَنَا...»<sup>(١)</sup> اهـ المقصود.

(١) أَعْرَضْتُ عَنْ ذِكْرِ اسْمِ الشَّيْخِ (الدَّاعِيَةِ) -فِي الْوَقْتِ الْحَاضِرِ- لِمَا فِيهِ مِنْ مَصْلَحَةٍ وَمِنْ قَبِيلِ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا بَالُ أَقْوَامٍ...».

سُئِلَ الْعَلَامَةُ رَبِيعُ بْنُ هَادِيٍّ كَمَا فِي «الْمُنْتَقَى مِنْ فَتَاوِيهِ» (١/ ٢٨٣): هَلْ تُشْتَرَطُ فِي النَّصِيحَةِ التَّحْذِيرُ مِنَ الْأَشْخَاصِ، أَمْ لَا يَدُورُ أَنْ يُذَكَّرَ ذَلِكَ بِالْعُمُومِ مِنْ غَيْرِ تَعْيِينٍ؟

فَأَجَابَ -حَفِظَهُ اللَّهُ-: «إِذَا كَانَ الْعُمُومُ يَكْفِي وَيُؤَدِّي الْوَاجِبَ الْمَطْلُوبَ مِنَ الْمُسْلِمِ النَّاصِحِ؛ فَالْتَّعْمِيمُ يَكْفِي، وَإِذَا لَمْ تُؤَدِّ النَّصِيحَةُ إِلَى الْوَجْهِ الْحَقِّ، وَلَا يَفْهَمُ النَّاسُ مِنَ التَّعْمِيمِ شَيْئاً أَوْ مَا يُرِيدُهُ النَّاصِحُ؛ فَلَا يَدُورُ حِينَئِذٍ مِنَ التَّعْيِينِ.

وَالسَّلَفُ عَيَّنُوا كَثِيراً وَكَثِيراً، وَالْقُرْآنُ عَيَّنَ (عَيَّنَ أَفْرَاداً، وَعَيَّنَ جَمَاعَاتٍ)، وَالِدَّاعِي النَّاصِحُ الصَّادِقُ يَدْرُسُ الْمَوَاقِفَ، وَيُقَدِّمُ مَا يَرَى أَنَّهُ يَنْفَعُ الْإِسْلَامَ وَالْمُسْلِمِينَ».

وَجَاءَ فِي كِتَابِ «الْحُدُودِ الْفَاصِلَةِ» (ص ٣٧-٣٨): «هَذَا، وَقَدْ يَسْأَمُ الْبَعْضُ مِنْ نَقْدِ الدَّعَاةِ بِأَسْمَائِهِمْ، وَهَذَا السَّأَمُ نَابِعٌ مِنْ غِلْوٍ وَتَعْصُّبٍ لِلرِّجَالِ وَمَشُوبٍ بِعَاطِفَةِ عَمِيَاءٍ وَحِمِيَّةِ جَاهِلِيَّةٍ وَهَوًى مُتَّبِعٍ، وَكَأَنَّ هَؤُلَاءِ يَقُولُونَ بِلِسَانِ حَالِهِمْ: «شَيْوَحْنَا أَعْلَى

عَلَيْنَا مِنْ دِينِنَا؛ فَنَحْنُ نَقْبَلُ الطَّعْنَ فِي أَصُولِ السُّنَّةِ وَلَا نَقْبَلُ الطَّعْنَ فِي شَيْوَحِنَا»، وَبَصِغَةُ أُخْرَى: «نَحْنُ نَتَغَاضَى عَنْ أَخْطَاءِ شَيْوَحِنَا حَتَّى وَإِنْ كَانَتْ تَمَسُّ أَصُولَ السُّنَّةِ مِنْ أَجْلِ الْحِفَافِ عَلَى مَكَانَتِهِمْ وَشَاعِرِهِمْ وَإِبْقَاءِ لِمُودَّتِهِمْ».

وَهَذَا تَغْلَقُ قُلُوبُهُمْ عَنْ قَبُولِ نَصِيحَةِ أَيِّ نَاصِحٍ يَذُبُّ عَنْ أَصُولِ السُّنَّةِ، وَحُجَّتُهُمْ فِي هَذَا الْإِنْغِلَاقِ قَوْلُهُمْ: «أَنْتُمْ تَسْبُونُ شَيْخَنَا، وَأَنْتُمْ لَسْتُمْ أَعْلَمُ مِنْ شَيْخِنَا بِالْحَقِّ وَالْهُدَى».

قلتُ:

إنَّ من: «المغالاة في مُعالجة انحراف ما؛ تُؤلِّد انحرافاً آخرًا - لا محالة-، وهذه قاعدة مُستقرّة -حِكْمَةٌ وَحُكْمًا-!»<sup>(١)</sup>.

إذا: «فلنحذر من أن يطغى علينا خُلُقُ المدافعة والمغالبة، فنذهب في الجدل شرَّ مذهب، وتصير الخصومة لنا خُلُقًا، ومن صارت له الخصومة خُلُقًا أصبح يدفع معها في كلِّ شيء، ولأدنى شيء، ولا يُبالي بحق ولا باطل، وإنّا يُريدُ الغلبة بأيِّ وجه كان! وهذا الذي قال فيه النبي ﷺ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْأَلَدُّ الْخِصَمُ»<sup>(٢)</sup>»<sup>(٣)</sup>.

«وليكن قصد من تكلم في السُّنة اتِّباعها وقبولها لا مغالبة الخصوم؛ فإنَّه يُعانُ بذلك عليهم، وإذا أراد المغالبة رُبَّمَا غَلِبَ»<sup>(٤)</sup>.

لقد أقصَّ مضجع هذا الداعية ما انتقدَ ومن انتقدَ على الشيخ فركوس -وفقه الله للتراجع عن ما أُوخذَ به- من فتاوى! وذلك بِردود نُشرت على الشبكة المذكورة؛ فوجه -من غير إنصاف وبلا رويّة- تُهمّة لم ولن تُصغ لها أَسْماع العقلاء فضلًا عن العقول الرّشيّدة، عدا أهل التّعصّب والتّعسف فهُم مستودعها وإليهم ملجؤُها!

وصدّق الخليفة الراشد عثمان بن عفّان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في قوله: «ما أسرَّ أحدٌ سريرة إلاَّ أبداها الله تعالى على صفحات وجهه وفتتات لسانه»<sup>(٥)</sup>.

(١) هذا من لطائف كلام بعض المشايخ السلفيين -حفظهم الله-.

(٢) مُخرَجٌ في «صحيح البخاري» (رقم ٢٤٥٧)، و«صحيح مسلم» (رقم ٢٦٦٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

الألدُّ: المعوج عن الحق، المولع بالخصومة، والماهر بها. والألدُّ في اللغة: الأعوج.

(٣) «الدرر الغالية في أدب الدعوة والداعية» لابن باديس (ص ٤٦).

(٤) قاله الإمام السَّجَزِيُّ في «الرد على من أنكر الحرف والصوت» (ص ٢٣٥).

(٥) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٢٦٠).

نعم! الإخراج من الملة هو التكفير لا غير!

ولكن، متى كفروا الشيخ فركوسًا، ومن كفره، ولماذا كفروه...!!؟

أين البيّنة على دعواك؟!

لَزمَكَ الآن أن تُبرِّئَ ساحتك بإثباتِ اتهامك هذا للقوم؛ وإلا فستبوء بوزرٍ ما فُهِتَ به،  
وينقلبُ الدِّمُّ - من أقوامٍ كانوا معك في الباطل - عليك بالحق!

«فالبينة على المدعي واليمين على المدعى عليه»<sup>(١)</sup> كما تعلم.

والدّعاوى ما لم تُقِيمُوا عليها      بيناتُ أبنائها أدياء!

قال العلامة صالح بن فوزان - حفظه الله -:

«الكذب اليوم كثير! الكذب عليّ وعلى غيري كثير!!

الذي ينسب إلى أحدٍ قولاً، أو فتوى؛ لا بد أن يُبرِّزَها بخطّ المفتي أو بصوته، إمّا بخطّه  
وإمّا بصوته.

وأما النسبة المطلقة كذا: قال فلان، وأفتى فلان؛ فهذا لا يُقبَلُ لأنّ الكذب اليوم كثير،  
والتَّقولُ كثير على أهل العلم وعلى ولاة الأمور؛ بل على الناس عموماً!

التَّقولُ عليهم، والكذب عليهم، وتحريش بعضهم على بعض؛ هذا كلّهُ مِنَ الشَّرِّ، نعم»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي عليّ النّيسابوري، قال: «دخلتُ أنا وأبو عوانة البصرة؛ ف قيل: إنّ أبا خليفة قد  
هُجِرَ ويُدعى عليه أنّه قال: القرآن مخلوق!

فقال لي أبو عوانة: لا بدّ أن تدخل عليه؛ فقال له أبو عوانة: ما تقولُ في القرآن؟ فاحمرّ

(١) طرفٌ من ترجمة: (باب: إذا اختلف الرّاهن والمرتهن ونحوه - كتاب: الرهن)؛ من «صحيح البخاري».

(٢) فرغته من مادة صوتية نُشرت للشيخ على الشبكة - قبل أشهر -.



وجهُهُ وسَكَتَ، ثم قال: القرآن كلامُ الله غيرُ مخلوق، ومَنْ قال مخلوقٌ فهو كافرٌ، وأنا تائبٌ إلى الله مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ إِلَّا الْكَذْبَ؛ فَإِنِّي لَمْ أَكْذِبْ قَطُّ.

فقام أبو عليٍّ إليه فقبلَ رأسَهُ، ثم قام أبو عوانة فقبلَ كَتِفَهُ<sup>(١)</sup>.

أَتَدْرِي -أيها الداعية- أَنَّكَ كَذَبْتَ فَبَهَّتْ إِخْوَانُكَ السَّلَفِيَّينَ (حيث معقل من معاقل الإسلام)<sup>(٢)</sup> لردودهم على مخالفات الشيخ فركوس، أم أَنَّكَ لَا تَدْرِي؟!

﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ...﴾<sup>(٣)</sup>.

خَرَجَ مُسْلِمٌ فِي «صَحِيحِهِ» (ص ١٠٤٢) «كتاب: البر والصلة والآداب - بَابُ: تَحْرِيمِ الْغَيْبَةِ» (برقم ٢٥٨٩) حديثاً عظيماً؛ قَالَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَيُّوبَ، وَقُتَيْبَةُ، وَابْنُ حُجْرٍ، قَالُوا: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنِ الْعَلَاءِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «أَتَدْرُونَ مَا الْغَيْبَةُ؟». قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

قَالَ: «ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ».

قِيلَ: أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ؟

قَالَ: «إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ؛ فَقَدْ اغْتَبَتَهُ. وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ؛ فَقَدْ بَهَّتَهُ»<sup>(٤)</sup>.

أَيُّهَا الْقَارِئُ!

«اعلم: أَنَّ تَرْكَ كَلَامِ الْخَصْمِ ظُلْمٌ لَهُ ظَاهِرٌ وَحَيْفٌ عَلَيْهِ وَاضِحٌ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا تَكَلَّمَ لِيَكُونَ كَلَامُهُ مُوَازِنًا لِكَلَامِ خَصْمِهِ فِي كِفَّةِ الْمِيزَانِ الدَّهْنِيِّ، وَمُوَازِنًا لَهُ فِي جَوْلَةِ الْمِيدَانِ الْجَدَلِيِّ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَرِدَ

(١) «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٤ / ١٠).

(٢) وصف العلامة ربيع بن هادي في جوابه لما سُئِلَ: ما رأيكم في الذهاب للدراسة في دار الحديث في دماج...؟

(٣) «سورة الأعراف» (الآية ٣٣).

(٤) بهتة: أي؛ قلت فيه البهتان (الباطل) وهو حرام.

يرجُحُ في الميزان وإن كان خفيفاً، ويسبِقُ في الميدان وإن كان ضعيفاً.  
وهذا كُلُّهُ إذا كان للخصم كلامٌ يُحفظُ، واختيارٌ يصحُّ أن يُنقَضَ؛ فَمِنَ العدلِ بيانُ قولِهِ،  
وحكايةُ لفظِهِ. وأما إذا لم يكن له مذهبٌ ألبتَّةً، وإنما وُهِمَ عليه في مذهبه، ورُمِيَ بما لم يَقُلْ به؛ فهذا  
ظلمٌ على ظلمٍ، وظلماتٌ بعضها فوقَ بعضٍ<sup>(١)</sup>!!

انظر كيف: «بالظنِّ يخبُّ والفألُ يكذب؛ إذ ترى تلك القوى مصروفة إلى جهة غير التي  
تريد، وترى [الداعية] وقد غلبَ على ذكائه، وجرفته العادة التي تملكته إلى الآراء والعقليات  
وإثارة الشُّبهات»<sup>(٢)</sup>؛ بل إلى التَّقَوُّلِ على إخوانه وبهتهم بغير حقٍّ، دون أن يكون له أثارة من علم  
بما رماهم به، وهم منه بريئون كلِّ البراءة!

## أقولُ:

إنَّ عدمَ ضبطِ الألفاظِ والعباراتِ الصادرة من هذا الدَّاعية لم يحصلْ إلَّا لِيُعِدَّهِ عن  
الإنصاف في القول والعدل في القضية - كما يظهر لِن أنصف المتَّهم والمتَّهمين على حد سواء! -،  
أُصِف: أنَّ هذا مُتَأَتِّ بِمَن لا يُحسِنُ الصنِيع في باب النِّقد ولا هو بممْتَلِكٍ لأدوات علم الجرح  
والتعديل، وليس فيه بِمُتَخَصِّصٍ من جهة. ومن جهة أخرى؛ لسببٍ ذُكِرَ كان قد فُقد فيه  
(الإنصاف) قبل أن يُسأل أصلاً؛ لما لَهُ من الحَلْفِيَّةِ عند جوابه على السائل!

حتَّى أنَّ الشيخ الذي دفعَ عنه طعنَهُم (إخراجُهُم له من المِلَّة؛ أي: تكفيره! بزعمه)  
وبسببه ظلم إخوانه وجنى عليهم؛ يَصِفُ مَنْ حالُهُ كحالِهِ بقوله: «وكذلك أهل الوعظ والإرشاد  
والخطابة - وإن كانت هذه المهمة تؤدَّى من قِبَل العلماء والفقهاء في الأوَّل - إلَّا أنَّ هذه المناصب

(١) «العواصم والقواصم» لابن الوزير (١/ ٢٣٧).

(٢) قاله الشيخ الإبراهيمي في «تصديره نشرة الجمعية».

أصبح يُمارسها مَنْ ليس له حظٌّ أو نصيب سوى النَّزْر اليسير، الذين يملكون فصاحة اللسان وبلاغته، ولهم به قدراتٌ في قلب الألفاظ وتغييرها كيفما شاؤوا، يشدُّون مشاعر الناس، ويسلبون قلوبهم بحسن الحديث وحلاوة المنطق، وليس ذلك بدليلٍ على أنهم من أهل العلم والفهم»<sup>(١)</sup>.

«وقد انتبه ابنُ القيم رَحِمَهُ اللهُ إلى هذا الأمر فَوَضَعَ قَاعِدَةً لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَتَجَرَّدَ مِنَ الهوى؛ فقال: «وكلُّ أهلِ نَحْلَةٍ وَمَقَالَةٍ يَكْسُونَ نَحْلَتَهُمْ وَمَقَالَتَهُمْ أَحْسَنَ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ، وَمَقَالَةُ مُحَالِفِهِمْ أَقْبَحَ مَا يَقْدِرُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ، وَمَنْ رَزَقَهُ اللهُ بَصِيرَةً فَهُوَ يَكْشِفُ بِهَا حَقِيقَةَ مَا تَحْتَ الْأَلْفَاظِ مِنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ»»<sup>(٢)</sup>.

قلتُ:

وَمَنْ لَمْ يُوفَّقْ لِكَشْفِ مَا التَّبَسَّ عَلَيْهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ؛ فَلْيَلْزَمْ غَرَزَهُ وَلْيَعْرِفْ قَدَرَ نَفْسِهِ؛ قال المجدد محمد بن عبد الوهاب النجدي رَحِمَهُ اللهُ: «ومتى لم يتبين لكم المسألة؛ لم يحلَّ لكم الإنكارُ على مَنْ أفتى أو عَمَلَ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمْ خَطُؤُهُ؛ بل الواجبُ السُّكُوتُ والتَّوَقُّفُ»<sup>(٣)</sup>.

وهذا نظيرُ قولِ شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللهُ عند تصوير المسألة: «فإذا كان المعلم أو الأستاذ قد أمر بهجر شخص، أو بإهداره وإسقاطه وإبعاده ونحو ذلك: نظر فيه؛ فإن كان قد فعل ذنبا شرعيا؛ عوقب بقدر ذنبه بلا زيادة، وإن لم يكن أذنب ذنبا شرعيا؛ لم يُجزَّ أَنْ يُعاقب بشيءٍ لأجل غرض المعلم أو غيره»<sup>(٤)</sup>.

(١) من كلمة الشيخ فركوس الشهيرة: «في بيان خطورة التأصيل قبل التأهيل».

(٢) «نصرة النعيم» (٣/ ٥٧٧).

(٣) المرجع السابق (٣/ ٥٨٤).

(٤) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٥).

فيا أيها الداعية (السلفي)...!

ويا مَنْ تأثّر به من الشباب في إطلاقاته غير المنضبطة!

ارحموا أنفسكم وإخوانكم، وإني أنصحكم، و«أنصح المتصدّرين للتربية والتعليم؛ أن يُربّوا تلاميذهم على هذا المنهج، وعلى محبة كل سلفي في مشارق الأرض ومغاربها، وألاّ يتعصّب لشيخه أبداً! لا يجوز التعصّب لطائفة ولا لشخص؛ إلاّ لشخص محمد ﷺ، ولا لطائفة إلاّ لأصحاب محمد ﷺ.

الرسول يُتعصّب لشخصه لأنّ الحق يدور معه أينما دار، والصحابة يُتعصّب لهم لأنهم يدورون مع الحق أينما دار... وإذا دُرت مع الحق فستجده عند أهل السنة إذا اجتمعت كلمتهم وتخلّصوا من الأهواء.

فأنصح الشباب بالتآخي؛ لا فرق بين أهل الرياض، ولا أهل المدينة، [ولا أهل اليمن]، ولا أهل كراتشي، ولا أهل دِهي، ولا أهل أمريكا؛ كلّهم يكونون إخوة في الله -تبارك وتعالى- يربطهم رابط الإسلام الحق.

وأنصح المرّبين والمتصدّرين لتربية الشباب السلفي -أيّما كانوا- أن يُربّوا شبابهم على هذه الرّوح الطيّبة؛ البعيدة عن التعصّب والتكّتّل... في المدينة ما تجد طُلاب فلان وطُلاب فلان؛ كلّهم شيء واحد، في مكّة كذلك، في الجنوب كذلك ما تجد هذا، لكن هذه الظاهرة موجودة في: (الرياض)، وموجودة يمكن في أماكن أخرى!! هذه الظاهرة يجب القضاء عليها<sup>(١)</sup>.

السلفيون (شيوخا وطُلاباً) كلّهم إخوة كالجسد الواحد؛ إذا اشتكى منه عضو تداعى له

(١) إنّ هذه الظاهرة باتت موجودة عندنا في (الجزائر) ولها مَنْ يُنْعِشها؛ بل وموجودة في أماكن أخرى من دوزهم!! ومادّتها في الشباب أغلبية دون غيرهم؛ فيجب القضاء عليها وبسرعة ما أمكّن؛ فبعض أهل السنة تأدّوا منها وما زالوا، والله يشهد.

سائر الجسد بالحمى والسهر، هذا الذي يريده الله لنا.

إذا أخطأ شيخك وانتقده شيخ آخر (والحق مع هذا الشيخ الآخر)؛ كُنْ مع هذا الآخر وانصح شيخك؛ لا تتعصب -لا يجوز لك أن تتعصب له- إن تعصبت له يُشبه شيخ الإسلام هذا بالتتار، تعصبات جاهلية هذه!! الإسلام والمنهج السلفي بريء منها.

ونحن على هذا نُربِّي ونُبرأ إلى الله من تربية تُخالف هذه التربية التي ارتضاها الله لنا وشرعها لنا، لو أخطأ ابن باز وابن تيمية ونقده أحد بحق فلا تغضب، انتقده بعلم وبحجة ويُريد وجه الله -عز وجل-؛ لا تقل: هذا -والله- يتكلم عن ابن باز وابن تيمية إذا كان بحق وبأدب واحترام! لأنَّ الهدف ربط الناس بمنهج الله، ولا نربطهم بأخطاء البشر -كائنا من كان- حتى لو أخطأ صحابي ما نقبل خطأه<sup>(١)</sup>»<sup>(٢)</sup>.

قلتُ هذا مع صرف النظر والقلم عن كل ما من شأنه إضعاف الرد وإتلاف النصيحة عند بعض إخواننا ممن يرهبون التخطئة لداعية أو شيخ ما، وإن تبيّن خطؤه إذا ذُكر اسمه؛ فهم مع الألقاب في الحقيقة، لا مع العلم والحق عند التحقيق!

وأما من يُروِّج الفتنة -وما يزال على ذلك- بأن هذه النصائح والردود العلمية فتنة، أو مادةً إنعاشها إلى حدٍّ ما؛ ف: «بالعكس، أنا أرى الرد؛ لأنَّ عدم الرد فتنة...»

(١) فكيف بمن دونه؟!

وهل قامت دعوتنا المباركة إلا على تعظيم الدليل ورد الخطأ ممن كان؟!

مع التفريق: بحفظ الكرامة وبقاء التبجيل والتقدير لمن لم يتعمد الخطأ لاجتهاد أو تأوّل... أما صاحب الهوى المُصر على ترويح الأخطاء والساعي في بثها؛ فلا جزاء له من أبناء دعوتنا إلا التكال به، والتشنيع عليه، وبيان المطاعن السابقة واللاحقة فيه.

(٢) قاله العلامة ربيع بن هادي ناصحا -كما هي عادته- في «شرح كتاب الإيمان -من صحيح البخاري-»؛ في شهر رجب سنة ١٤٢٦ هـ - بالرياض.

أما الرد؛ وَارِد (هذه المسائل العلمية).

رُدْ! ترى أَنَّهُ أخطأ في هذا اللفظ، أخطأ في هذه القاعدة، أخطأ في كذا؛ رُدْ ويَبَيِّن ما لديك بالدليل، ونبوس [=نُقَبِّل] على رأسك، ونبوس على رأسه...»<sup>(١)</sup>.

صحيحٌ أن: «العلماء هم الذين يُوجِّهون الصَّغار، والصَّغار يأخذون بأقوال الأكابر؛ هذا من طريقة السَّلف لمن يُريد طريقة السَّلف. وطريقة السَّلف أن الطالب طالبٌ.

نعم، قد يُخطئ الشَّيخ؛ رُدْ عليه بدليل، ليس حنَّا [=نحنُ] عندنا مشيخة الصوفية، قد يُخطئ الشَّيخ؛ فَرُدْ عليه بحجة ودليل، وأدب وأخلاق»<sup>(٢)</sup>.

قال العلامة ربيع بن هادي -حفظه الله-: «ابن باز يرد، ويأمر بالرد على المخالفين.

ووالله لقد جلستُ معه -كان فيه خلاف بيني وبين عبد الرحمن عبد الخالق؛ كتبوا شكوى؛ شكوى يكذبون فيها هو أصحابه!!- فقال لهم [أي: ابن باز]: إن شاء الله أنصح الشَّيخ ربيع-.

طيب؛ أنا جيت... قلت: يا شيخ! أنت وعدت الناس بنصيحتي، بماذا تنصحتني؟

قال [ابن باز]: أنصحك بأنَّه إذا أخطأ محمد بن إبراهيم، وإلا [=أو] الشَّيخ ابن باز؛

أنصحك بالردِّ عليه!!

وهذا لو تُفرَّغ الأشرطة ومقالاته؛ لَوُجِدَ الكثير من هذا النوع من أن المخطئ يُردُّ عليه؛

لأن رد الخطأ حماية لدين الله أن يختلط فيه الحق بالباطل، وضلالات وأخطاء البشر بدين الله الحق»<sup>(٣)</sup>.

(١) قاله الشَّيخ عايد الشَّمرى؛ فرَّغته من «شرح كتاب التوحيد -دورة الإمام محمد بن عبد الوهاب (١٤٣٠هـ)-».

(٢) قاله الشَّيخ نفسه؛ فرَّغته من «شرح كتاب الشريعة -لإمام الأجرى-».

(٣) من شريطه «الرد على المخالف من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر».

ثم إنّه ليجملُ بطالب العلم المبتدئ -حقاً- وطالب الحقّ -خاصّة- أن يعلم: أن النصيحة ليست شرطاً على الرّاد -قبل ردّه ونشره أو طبعه- مع المخالف في مسألة ما أو التوجّه والمنهج أصلاً.

سُئِلَ العلامةُ المحدثُ الألبانيُّ: اشتراط بعضهم أنّ في حالة الردود لا بدّ -قبل أن يُطبع الرد- إيصال نسخة إلى الردود عليه حتّى ينظر فيها، ويقول: إنّ هذا من نهج السلف؟ فأجاب رحمه الله:

«هذا ليس شرطاً، لكن إن تيسّر وكان يُرجى من هذا الأسلوب يعني: التقارب، بدون تشهير القضية بين الناس؛ فهذا لا شك أنه أمر جيّد.

أمّا؛ أولاً: أن نجعله شرطاً.

وثانياً: أن نجعله شرطاً عاماً!

فهذا ليس من الحكمة في شيء إطلاقاً، والناس -كما تعلمون جميعاً- معادِن كَمَعَادِن الذهب والفضّة؛ فمن عرفت منه أنّه معنا على الخط وعلى المنهج وأنّه يتقبّل النصيحة؛ فكتبت إليه دون أن تُشهر بخطئه -على الأقل- في وجهة نظرك أنت فهذا جيّد.

لكن ليس هذا شرطاً، وحتّى لو كان شرطاً ليس أمراً مُستطاعاً: من أين تحضّل على عنوانه وعلى مُراسلته، ثم هل يأتيك الجواب منه أو لا يأتيك؟ هذه كلّها أمورٌ يعني ظنيّة تماماً»<sup>(١)</sup>.

وسُئِلَ العلامةُ ربيع بن هادي: شيخنا، من الأمور التي صارت تُروّج وصارت عطفاً على السلفيين هي: أقوام يدّعون وجوب النصيحة قبل التحذير؛ فهل من قول منكم شيخنا في هذا الباب؟

فأجاب -حفظه الله-:

(١) «سلسلة الهدى والنور» (الشريط رقم ٦٣٨).

«أجبتُ على هذا السؤال سلفاً -بارك الله فيك-، وهذه الأصناف ابتُلينا بها، فتجد الإنسان يشيع الأباطيل والأكاذيب والافتراءات على الآخرين بالأعيان وبالعموم، وإذا وجهت له نصيحة أو نقد أو شيء قال: لماذا ما حذروني ولماذا ما نصحوني ولماذا ما بينوا لي؛ عللٌ فاسدة. نحنُ نطلبُ من هؤلاء أن يتوبوا إلى الله وأن يرجعوا إلى الحق بكلِّ أدب وتواضع، وأن يتركوا مثل هذه التعليلات، هب أن هذا أخطأ وما تكلم، وما نصحك؛ ارجع إلى الحق وبعدها عاتبه، أما تشيع في الناس وتتمادى في باطلك وفي أخطائك وتقول: لم يفعلوا وفعلوا؛ كلام فارغ. على المؤمن أن يرجع إلى الله -تبارك وتعالى- ويقبل النصيحة الخفية والواضحة... أنت تنشر أخطاءك في الكتب وفي الأشرطة و... إلى آخره، لو كنت تُخفي أخطاءك وتعملها في الظلام بينك وبين الله، واكتشفك هذا الإنسان ينصحك بينك وبينه، أما وأنت تنشر أقولك وأفعالك في العالم، ثم يأتي مسلم وينشر يعني يرد عليك، هذا ليس فيه شيء؛ اتركوا هذه التعليلات من كثير من أهل الباطل الذين مرَدُّوا على الباطل والعناد»<sup>(١)</sup>.

**وفي الأخير؛** لم يبق لقائل هذا القول بغير حق -والذي ظلم به إخوانه، وجار وبغى عليهم، وبهتهم، ورمأهم بما ليس فيهم- إلا الرجوع إلى الحق بالتوبة والإصلاح والبيان لذلك؛ بعيدا عن الشواغل والصوارف والمثبطات عنه.

قد نصحتك إن قبلت نصيحتي والنصح أغلى ما يُباع ويوهبُ

قال الإمام الشافعي رحمه الله:

«إذا روى الثقة حديثا وإن لم يروِه غيره فلا يُقال له: شاذ، إنما الشاذ أن يروي الثقات

(١) «المنتقى من فتاويه» (١/ ٢٧١-٢٧٢).



حديثاً على وجه، فيرويه بعضهم فيخالفه؛ فيقال: شدَّ عنهم، وهذا صواب، ومع ذلك فلا يخرج الرجلُ بذلك عن العدالة؛ لأنه ليس بمعصوم من الخطأ والوهم إلا إذا يئِنَّ له خطؤه فأصرَّ»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي نعيم الأصفهاني؛ قال: حدثنا أحمد بن محمد بن مقسم قال: سمعت أبا بكر الخلال يقول: سمعت الربيع بن سليمان يقول: سمعت الشافعي يقول:

«ما أوردتُ الحقَّ والحجةَ على أحد؛ فقبلها مني إلا هبتة، واعتقدت مودَّته! ولا كابرتني أحد على الحق، ودفع الحجة الصحيحة؛ إلا سقط من عيني ورفضته!»<sup>(٢)</sup>.

وجاء عن طاوس: «أنَّ زيد بن ثابت وابن عباس رضي الله عنهما تماريا في نفر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها الطواف بالبيت؛ فقال ابن عباس: تنفر، وقال زيد: لا تنفر.

فدخل زيد على عائشة فسألها فقالت: تنفر؛ فخرج زيد وهو يتيسم، ويقول: ما الكلام إلا ما قُلتَ!

قال ابن عبد البر: هكذا يكون الإنصاف»<sup>(٣)</sup>.



(١) «لسان الميزان» لابن حجر (١/٢١٤).

(٢) «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٩/١١٧).

(٣) «التمهيد» لابن عبد البر (١٧/٢٧٠).

## نَقْضُ شُبْهَةٍ

بعض شباب أهل السنة عودونا ردّ الحق - وللأسف الشديد - بدعوى أن الرّاد لم يتأدّب أو أساء الأدب! في ردّه على بعض من تعصّبوا لهم من الدّعاة والمشايخ، ومن ذلك مثلاً: «إذا قال قائل عن شيخهم: إنّه أخطأ في كذا وكذا، والدليل كذا وكذا، ثم سرد أقوال أهل العلم المبيّنة لما قال؛ إذ بهم تحقّق أعينهم بهذا القائل بغضاً ونفوراً مما قال.

وفي حوار بين أحد طلبة العلم وأحد هؤلاء المتعصّبين، قال: لكن الشيخ أخطأ في هذه المسألة؛ فردّ عليه المتعصّب قائلاً: تأدّب مع الشيخ، لا تقلّ أخطأ، ولكن قل: جانب الصّواب.

فلما أُخبرْتُ بهذا الحوار تعجّبتُ من هذا التّفريق، وقلتُ: الظاهر أنّ هذا المتعصّب يُريدُ التّأدّب مع شيخه، وهذا في حدّ ذاته أمرٌ طيّب لا يُستنكر، لكن المُستنكر أن يأنفَ هذا الشاب من قبول عبارة: «أخطأ شيخك»، واعتباره إيّاها مُنافية للأدب مع الشيخ، أو أنّها تحطُّ من قدره عند السّامع.

والمتّبع لكُتُب الجرح والتّعديل يجد عشرات الأفاضل من أهل العلم من الرّواة وغيرهم قد قيل عنهم: إنهم أخطؤوا في كذا وكذا، ولم يعد أحدٌ هذا انتقاصاً لأقدار هؤلاء العلماء إلّا أن يُقال عن فلان: إنّه فاحشُ الخطأ، أو يُخطئ كثيراً؛ فهذا بلا ريب قدحٌ شديد في هذا العالم أو الراوي يُسقط الاحتجاج به، لكن مُجرّد قولك عن فلان من أهل العلم: إنّه أخطأ في كذا، لا يُعدُّ هذا قدحاً فيه أو سوء أدب معه.

بل هذا ابنُ أبي حاتم يروي عن أبيه وأبي زُرعةَ كتاباً كاملاً بعنوان: «بيان خطأ البخاري في تاريخه»، والبخاري لا شك أعلى كعباً ورُتبةً من ابن أبي حاتم؛ فلم نسمع أحداً من أهل العلم قد أنكر عليه هذه التسمية لكتابه، أو اعتبرها انتقاصاً لابن أبي حاتم لِقَدْرِ البخاريِّ.

ويحسُنُ بنا أن ننقلَ كلاماً هاماً في هذا الشأن للعلامة المَعْلَمِيَّ اليماني في مقدّمة تحقيقه على كتاب «خطأ البخاري في تاريخه» حيثُ قال: «من الناس مَنْ عرفَ طرفاً من علم الرواية ولم يُحقِّقه فسمع أن كثرة خطأ الراوي تَخِدُشُ في ثِقَتِهِ، فإذا رأى هُنا نسبة الخطأ للبخاري أو أبي زُرعةَ تَوَهَّم أن هذا الخطأ من جنسِ ذاك، ومن الناس مَنْ يعرف الحقيقة لكنه يتجاهله لهوى له، والحقيقة أن غالبَ الخطأ الذي تتجّه نسبته إلى البخاري نفسه أو إلى أبي زُرعةَ، إنّما هو من الخطأ الاجتهادي الذي يوقع فيه اشتباه الحال وخفاء الدليل، وما قد يكون في ذلك مما يسوغ أن يُعد خطأ في الرواية؛ فهو أمرٌ هيئٌ لا يسلمُ من مثله أحدٌ من الأئمة، وعلى كلّ حال؛ فليس بالخطأ الخادش في الثقة» اهـ.

وهذا الإمام البيهقي يؤلّفُ كتاباً يسميه «بيان خطأ مَنْ أخطأ على الشافعي».

وهذا الأمير الحافظ أبو نصر بن ماكولا يتتبع أوهام اثنين من كبار الحفاظ السابقين له، وهما: أبو الحسن الدارقطني، وعبد الغني بن سعيد -رحمهما الله-؛ فقال كما في مقدّمة كتابه «تهذيب مُستمرّ الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام» (ص ٥٩): «وجمعتُ في هذا الكتاب أغلاط أبي الحسن علي بن عمر وعبد الغني بن سعيد، مما ذكره الخطيب، ومما لم يذكره لتكون أغلاطهما في مكان واحد، وما غلّطهما فيه -وهو الغلط- وأغلاط الخطيب في المؤتلف» اهـ.

قلت: ها هو ابن ماكولا يُكرّر لفظ «الغلط» في حق ثلاثة من كبار العلماء ممن سبقوه في العلم، ولا نعلم عالماً أبداً اتهم ابن ماكولا بأنّه لم يتأدّب مع هؤلاء العلماء، أو أنّه مريض بداء حُبّ الظهور؛ لأنّه تتبّع أغلاط هؤلاء العلماء وجمعها في كتاب، أو أنّ غرضه من هذا هو إسقاط هؤلاء

العلماء والتشهير بهم؛ فلا يقول هذا إلا جاهلٌ أو مُتَعَصِّبٌ<sup>(١)</sup>، ولكن الغرض من بيان هذه الأغلاط هو ما ذكره ابن مأكولا في قوله: «وخشيتُ أن تبقى هذه الأوهام في كُتُبِهِم فيظنُّ من يراها أنَّه الصحيح ويتَّبِع أمرهم فيها؛ فيُضِلُّ من حيث طلب الهداية، ويزلُّ من جهة ما أراد الاستنباط» اهـ<sup>(٢)</sup>.

قلتُ:

وباب بيان الخطأ والغلط مفتوحٌ ليس مع أهل البدع والمخالفين فقط - كما يظن بعض الشباب -؛ بل حتَّى مع أهل السنَّة والحق إن وقع منهم ذلك، والمطلَّع يعلم أنَّه: «لم يقف أئمَّةُ السنَّة عند نقد واستنكار ضلالات أهل الضلال؛ بل تجاوزوا ذلك إلى نقد العلماء وعلى رأسهم كبار علماء السنَّة والحديث في أخطائهم»<sup>(٣)</sup>، ولو انتخبتُ أشهر ما نُقل لنا في هذا الصدد وحوته بطونُ الكُتُب، لربما ما كَفَتَنِي الصفحة والصفحتين سردا من غير تفصيل؛ فانتبه أخي الحبيب! «هذا، وأنا في سعة صدرٍ لمن يُخالفني؛ فإنَّه وإن تعدَّى حدودَ الله في بتكفيرٍ أو تفسيقٍ أو افتراءٍ أو عصبيةٍ جاهليَّةٍ فأنا لا أتعدَّى حدودَ الله فيه؛ بل أضبطُ ما أقوله وأفعله وأزنه بميزان العدل، وأجعلُه مؤتمِّمًا بالكتاب الذي أنزله الله وجعله هُدىً للناس حاكِمًا فيما اختلفوا فيه... وذلك أنَّك ما جَزَيْتَ مَنْ عصى الله فيك بمثل أن تُطِيعَ الله فيه:

(١) إلى هنا؛ لعلَّ صاحبي مُسَوِّق هذه الشبهة - على بوابة الكساد في سوق الفساد - يُقَلِّبُ كَفْيَه على ما أشاع من أقواله (أحكام: جاهزة، جائزة، موتورة)، والتي صارت بعدُ بين أخدانه منشورة!... ولو أردتُ أن أنفِخَ له ولَمَن تَبِعَهُ من المخدوعين المساكين؛ لجعلته - والفضلُ لله وحده - يتقلَّب على أمثال الإبر أو الجمر، ولكن الوقت أعزَّ وأنفس؛ فكفاه ما هو فيه خاصة وأنَّه ما بقي حوله إلا مَنْ على الرَّمق، أو مَنْ لا يقوى منهم على تحريك مفصل إذ تخنقه الغرغرة عند الغرق - سلَّمتنا الله وإياكم -!

(٢) «التعصب للشيوخ» لأبي عبد الأعلى المصري (ص ١٣٣-١٣٤).

(٣) «رد كل المنكرات والأهواء والأخطاء منهج شرعي» للعلامة ربيع بن هادي (ص ١١).

﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ﴾<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَلِنْ تُصِيبَكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ نَصِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾<sup>(٢)</sup>.  
 وإن أرادوا أن ينكروا بما شاؤوا من حُجَجٍ عقلية أو سمعية؛ فأنا أجيئهم إلى ذلك  
 كُلِّه وأبينه بياناً يفهمه الخاص والعام أن الذي أقوله: هو الموافق لضرورة العقل والفطرة، وأنه  
 الموافق للكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة، وأن المخالف لذلك هو المخالف لصريح المعقول،  
 وصحيح المنقول؛ فلو كنت أنا المبتدئ بالإنكار والتحديث بمثل هذا؛ لكانت الحجة  
 متوجهة عليهم، فكيف إذا كان الغير هو المبتدئ بالإنكار: ﴿وَلَمَنْ أَنْصَرَ بَعْدَ ظُلْمِهِ فَأُولَئِكَ مَا  
 عَلَيْهِمْ مِنْ سَبِيلٍ﴾<sup>(٣)</sup> «(٤)».

وفي المنتهى:

«فإني أقبل كل من يبين لي فساد ما ذهب إليه وأعدّه أخا لي ناصحاً، وأذكره بقول من قال:  
 «رحم الله امرأً أهدى إلينا عيوبنا»<sup>(٥)</sup> على شريطة أن يرد عليّ من جنس الأدلة التي تعتمد، ولا  
 يفعل كما فعل بعض المروجين للبضاعة من الاستدلال بأقاويل الرجال؛ فإن من رام الاعتماد على  
 غلطات الرجال لم يعد له دليلاً لأيّ شناعة.  
 وإنما الأدلة التي أخضع إليها وأهتدي بها هي التي تأتي من الحجية، وإذا جاءني بكلام

(١) «سورة النحل».

(٢) «سورة آل عمران».

(٣) «سورة الشورى».

(٤) «مجموع الفتاوى» لابن تيمية (٣/ ٢٤٥-٢٤٦).

(٥) هذا القول يروى عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب عليه السلام.

لا يعرفُ له وجهاً عند أرباب الصَّناعة بالأخبار والآثار؛ فَإِنِّي أَعِدُّ كَلامَهُ ساقطاً عن أَمَمٍ<sup>(١)</sup>، لا يحتاج إلى الردِّ<sup>(٢)</sup>.

نسأل الله الإخلاص في ما نقول ونذر للخلاص من حظ النفس وذوقها؛ إِنَّهُ خَيْرُ مسؤول، وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمد المصطفى وعلى آله وأصحابه وإخوانه إلى يوم الدين.

وكتب:

عبد الغني الجزائري

-عامله الله بلطفه الخفي-

في:

١٢ من شهر الله المحرم ١٤٢٤هـ

٢٦ نوفمبر ٢٠١٢م

وعدّل بعض عباراته في شهر رجب من نفس السنة

(١) القصْدُ والطريق البَيِّن.

(٢) «بدع الطرائق» (ص ٢٣-٢٤).

